

حوكمة لجنة المراجعة وأثرها في الحد من الفساد المالي بمصرف الجمهورية

د محمد فرج الصفرائي

قسم التمويل/ كلية الاقتصاد/ جامعة الزاوية

د المبروك أمطير الشيباني

قسم التمويل/ كلية الاقتصاد/ جامعة الزاوية

ا إبراهيم أحمد الكردي

قسم المحاسبة/ كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية- طرابلس

مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة معرفة أثر حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف. اختيرت صحيفة الاستبيان لتكون الأداة الوحيدة لجمع بيانات الجانب العملي للدراسة. بسبب صغر حجم المجتمع، شملت الدراسة المجتمع بأكمله وهم 21 موظف، الذي يشمل: أعضاء مجلس الإدارة الثمانية (بمن فيهم رئيس وأعضاء لجنة المراجعة)، مدير إدارة المراجعة الداخلية ونائبه، مدير إدارة المخاطر ونائبه، رئيس وحدة التقارير المالية، ورئيس وحدة الامتثال، بالإضافة إلى 7 موظفين ممن لا تقل مدة خدمتهم في مجال العمل المصرفي عن 15 سنة، وتأهيلهم العلمي لا يقل عن ماجستير، والذين اختيروا بعناية بالغة؛ لثقة الباحثين بإحاطتهم الكاملة بمدى توفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة وأثر ذلك على الفساد المالي بالمصرف. بعد تحليل البيانات المجمعّة بواسطة 18 من صحف الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة، توصلت الدراسة لجملة من النتائج لعل أهمها توفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف، وأن هذا التوفر لا أثر له على مكافحة الفساد المالي بالمصرف. على هدي النتائج المتحصل عليها توصي الدراسة ببعض التوصيات لعل أهمها توفير الإمكانيات البشرية والمادية الكافية للجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف الجمهورية لتقوم بدورها المنوط بها وذلك لكي تساعد في القضاء على، أو على الأقل الحد من، الفساد المالي بالمصرف.

كلمات دالة: حوكمة، لجنة المراجعة، الفساد المالي، مصرف الجمهورية.

المقدمة:

إن منظمات الأعمال تحتاج باستمرار لأن تكون قادرة على جذب احتياجاتها التمويلية من المستثمرين؛ من أجل توسيع النشاط وبالتالي النمو والتطور. المستثمرون من جانبهم يحتاجون، وقبل أن يقرروا استثمار أموالهم لدى هذه المنظمة أو تلك، لأن يكونوا واثقين قدر الإمكان أن المنظمة تدير بشكل سليم، وأنها ستستمر على ذلك في المستقبل المنظور (Mallin, 2010). لجلب هذه الثقة، يضيف المؤلف نفسه، أن المستثمرين ينظرون إلى التقارير المالية التي تصدرها المنظمة، بعد مراجعتها من قبل مراجع خارجي، على أنها تعبر بشكل عادل عن مركز المنظمة المالي ونتائج نشاطها. وعلى الرغم من كل هذا، يعتقد الباحثون أن هناك جوانب من نشاط مؤسسات الأعمال قد لا تظهر بشكل حقيقي في التقارير المالية للمنظمة، وكنتيجة لذلك ظهرت كثير من أوجه الفساد في تلك المؤسسات، في الوقت الذي وصفت فيه تقاريرها المالية بالجيدة. ولمنع هذا الفساد، أو التقليل منه، ظهرت حوكمة الشركات التي تهدف، كما يجادل الصفرائي والشتيوي والكردي (2018)، إلى ترشيد

سلوك الإدارة التنفيذية بشكل يحمي حقوق كل من له مصلحة في المنظمة، كالملاك والإدارة والعاملين والمقرضين والمجتمع.

مشكلة الدراسة:

يتفق الباحثون مع (Mallin 2010) في أن فساد شركات المساهمة كان له آثار عكسية على كثير من أصحاب المصالح، كحملة الأسهم، الذين يرون استثماراتهم في المنظمة تنهار، والعاملين الذين فقدوا أعمالهم. ولعلّ تساؤلات عدة تبرز على السطح للاستعلام عن سبب حدوث مثل هكذا فساد، وآليات منعه من أن يتكرر حدوثه، وسبل عودة ثقة المستثمرين من جديد فيما تصدره منظمات الأعمال من تقارير حول مراكزها المالية ونتائج نشاطها. ويرى الباحثون أن إجابة كل هذه التساؤلات ربما يكون مرتبط، إلى حد بعيد، بوضع وتطبيق آليات الحوكمة، فالضعف في تطبيق متطلبات الحوكمة يعني احتمالية عودة أوجه الفساد للظهور من جديد. وفي المقابل، مستوى جيد من الحوكمة، خاصة على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة المنظمة، وهو عين الملاك على المديرين التنفيذيين، يمكن أن يساعد، لحد بعيد، في منع حدوث أوجه الفساد تلك، ويمكن أن يساع أيضا في عودة الثقة للمستثمرين فيما تصدره المنظمة من تقارير حول نتائج نشاطها ومركزها المالي، ما يعود ايجابيا على ما تستهدفه من عوائد. في البيئة الليبية أظهر تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام 2017 فسادا كبيرا في كثير من المصارف التجارية الليبية، ومنها مصرف الجمهورية، ما يجعل الباحثين، كما كثير من المهتمين، يتساءلون عن حوكمة لجان المراجعة بهذه المصارف ودورها في القضاء على، أو على الأقل الحد من، هذا الفساد الذي استشرى، حسب التقرير، في كل القطاعات الاقتصادية تقريبا. لذلك فالدراسة محاولة للإجابة عن السؤال الآتي:

ما أثر حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف؟

أهمية الدراسة:

كثير من متطلبات الحوكمة في كثير من البلدان تنص على أنه في الوقت الذي يعمل فيه كل أعضاء مجلس الإدارة لمصلحة المنظمة ككل، يعمل أعضاء لجنة المراجعة على وجه التخصيص مستقلين عن المديرين التنفيذيين؛ لضمان حماية مصلحة أصحاب المصالح من السلوك غير المرغوب للإدارة في المنظمات الاقتصادية، وخاصة المصارف منها؛ لخصوصية طبيعة نشاطها وحساسية هيكلها المالية كون النسبة الغالبة على جانب الخصوم في ميزانياتها تكون لأموال الغير، وإن نسبة رأس المال المملوك لا تتجاوز 10% في أفضل الأحوال. لذا فأهمية الدراسة تتبع من أن معرفة أثر حوكمة لجنة المراجعة في الحد من الفساد المالي بمصرف الجمهورية يمكن المسؤولين بالمصرف، وكذا بباقي المصارف التجارية الناشطة في البيئة الليبية، من زيادة التركيز على السياسات الجيدة تجاه الحد من الفساد ومحاولة معالجة السياسات غير المجدية في ذلك، من أجل حماية أكبر لأموال المودعين وحقوق باقي أصحاب المصالح بالمصرف.

هدف الدراسة:

من الأهمية السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

1- التعرف على مدى توفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمصرف الجمهورية.



2- التعرف على أثر توفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف.

مجتمع وعينة الدراسة:

الدراسة تستهدف الخروج بصورة عن حوكمة لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة ودورها في الحد من الفساد المالي في مصرف الجمهورية، ليكون أنموذجاً لحوكمة لجان المراجعة، واثراً هذه الحوكمة في الحد من الفساد المالي. ويرجع سبب اختيار مصرف الجمهورية ليكون "أنموذجاً" لباقي المصارف التجارية المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة الليبية والعاملة في البيئة الليبية، إلى الحقائق التالية (الموقع الإلكتروني لمصرف الجمهورية):

- 1- مصرف الجمهورية من أقدم المصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية.
- 2- مصرف الجمهورية أكبر مصرف تجاري عامل في البيئة الليبية من حيث رأس المال.
- 3- مصرف الجمهورية يستحوذ على ما يقرب من 50% من السوق الليبي للتجزئة، كما يتعامل مع 60% من الشركات الصغرى والمتوسطة والكبيرة الناشطة في البيئة الليبية.
- 4- مصرف الجمهورية يقدم خدماته من خلال أكثر من 160 فرع ووكالة منتشرة في أغلب مناطق ليبيا.
- 5- مصرف الجمهورية يتعامل مع حوالي 2200 نقطة بيع.
- 6- مصرف الجمهورية تحركه قوة بشرية تتخطى حاجز الـ 5500 موظف بكثير.
- 7- مصرف الجمهورية يعمل بميزانية حجمها حوالي 40 مليار دينار ليبي (في نهاية الـ 2017)، ورأس مال تجاوز الـ 30 مليار دينار ليبي (في نهاية الـ 2015)، وحقق إجمالي إيرادات تخطت حاجز الـ 250 مليون دينار ليبي (في نهاية الـ 2015).
- 8- مصرف الجمهورية أول مصرف تجاري عامل في البيئة الليبية يفتح فرعاً كاملاً للصيرفة الإسلامية في ليبيا.

ويعتقد الباحثون في أن مصرف الجمهورية يعمل في ظل الظروف نفسها التي تعمل في ظلها باقي المصارف التجارية الليبية المملوكة للدولة كلياً أو جزئياً والعاملة في البيئة الليبية. ولعلّ ما سبق يؤهل الباحثين للمجادلة بأن نتائج الدراسة يمكن أن تكون مؤشراً لما هو عليه الحال بالنسبة لكل المصارف التجارية الليبية المملوكة للدولة كلياً أو جزئياً والعاملة في البيئة الليبية. بسبب صغر حجم المجتمع، شملت الدراسة المجتمع بأكمله، ويشمل: أعضاء مجلس إدارة مصرف الجمهورية (بمن فيهم رئيس وأعضاء لجنة المراجعة)، مدير إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف ونائبه، مدير إدارة المخاطر بالمصرف ونائبه، رئيس وحدة التقارير المالية بالمصرف، ورئيس وحدة الامتثال بالمصرف. بالإضافة إلى 7 موظفين ممن لا تقل مدة خدمتهم في مجال العمل المصرفي عن 15 سنة، وكذا تأهيلهم العلمي لا يقل عن ماجستير، والذين اختيروا بعناية بالغة، لثقة الباحثين بإحاطتهم الكاملة بمدى توفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة، وأثر ذلك على الفساد المالي بمصرف الجمهورية، وبالتالي يُتطلع بثقة كبيرة في تقديمهم بالإضافة المرجوة، وبذلك يكون حجم المجتمع 21 شخصية.

فرضية الدراسة:

لسهولة إجابة سؤال الدراسة وتحقيق هدفها، صيغت فرضية الدراسة بصورتها العدمية كالآتي:
لا يوجد أثر لتوفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف.

دراسات سابقة:

يرى الباحثون أنه من المفيد عند استعراض دراسات سابقة تناولت موضوع معين أن تكون تلك الدراسات بالبيئة نفسها محل الدراسة؛ ليتضح جليا الفراغ الذي جاءت الدراسة الجديدة لتعبئته. لذلك سوف يتم عرض دراسات سابقة تناولت موضوع الحوكمة وأثرها على الفساد بالبيئة الليبية.

دراسة الجازوي والبرعصي (2018)

هدفت الدراسة معرفة دور حوكمة القطاع المصرفي في مكافحة الفساد المالي بالقطاع، وهي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، بالإضافة إلى بعض المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف بمصرف ليبيا المركزي وبعض المراجعين الخارجيين والمراجعين بديوان المحاسبة الليبي، وذلك بمدينة بنغازي. باستخدام 130 صحيفة استبيان، كأداة وحيدة لجمع بيانات الدراسة العملية، توصلت الدراسة لبعض النتائج لعل أهمها وجود تأثير إيجابي لقواعد الحوكمة في مكافحة الفساد المالي بالمصارف التجارية الليبية.

دراسة القماطي وزويبي والشويب (2018)

هدفت الدراسة معرفة دور آليات الحوكمة في اكتشاف عمليات غسل أموال في المصارف التجارية الليبية، سواء المملوكة للدولة أم الخاصة. توصلت الدراسة، بعد دراسة 166 ملف معاملة مشبوهة في سنة 2016، إلى أن القوانين والتشريعات في الدولة غير فاعلة فيما يتعلق بعمليات غسل الأموال.

دراسة امشير (2018)

هدفت الدراسة معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مكافحة الفساد الإداري، وهي دراسة في بعض المصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن. بعد تحليل البيانات التي حوتها 22 صحيفة استبيان، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على الفساد الإداري بالمصارف قيد الدراسة.

دراسة غفير وبشير (2018)

هدفت الدراسة معرفة مدى التزام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية بتطبيق القواعد المنصوص عليها بدليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي الصادر في سنة 2010. وهي دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية من ليبيا. أهم ما توصلت إليه الدراسة، بعد تحليل إجابات 40 موظف من موظفي مصارف العينة، هو أنه اللتين وجدنا التزاما للمصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية بالقواعد المنصوص عليها بدليل حوكمة القطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010 فيما يخص تكوين واجتماعات لجنة المراجعة. الباحثان وجدتا أيضا التزاما ضعيفا لتلك المصارف بالقواعد أنفة الذكر فيما يخص مهام لجنة المراجعة تجاه إدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، ووحدتي التقارير المالية والامتثال

دراسة فركاش والبديري (2018)

هدفت الدراسة معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة بنغازي. بعد جمع وتبويب وتحليل البيانات التي حوتها 103 صحيفة استبيان، توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتطبيق مبادئ الحوكمة على مكافحة الفساد الإداري والمالي بالمصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة بنغازي.

دراسة مسعود ومسعود (2018)

هدفت الدراسة معرفة أثر خصائص لجان المراجعة، كإحدى آليات الحوكمة، في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبية. بعد جمع بيانات الجانب العملي للدراسة، بواسطة أسلوب المقابلة المغلقة لعدد 10 أفراد من المراجعين الخارجيين ولجان المراجعة بخمسة مصارف تجارية ليبية مدرجة بسوق الأوراق المالية الليبية، واستخدام طريقة Fixed & Random Models في التحليل، توصلت الدراسة إلى أن كل من: استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة، والخبرة لدى أعضاء لجنة المراجعة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة، ليس لها تأثير على جودة التقارير المالية التي تصدرها المصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبية، وذلك من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة بتلك المصارف.

بعد عرض دراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة يمكن القول أنه باستثناء دراسة غير وبشير (2018) لم يتم أخذ وجهة نظر مجلس إدارة مصرف تجاري ليبي واحد، وحتى دراسة غير وبشير (2018) لم تدرس وجهة نظر مجالس إدارة المصارف التجارية الليبية التي تقع مقراتها الرئيسة بالعاصمة طرابلس.

ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المذكورة سلفاً يكمن في كونها الوحيدة التي انفردت بأخذ وجهة نظر أعضاء مجلس إدارة أكبر وأعرق مصرف تجاري في ليبيا، وهو مصرف الجمهورية الذي يقع المقر الرئيس لإدارته بمدينة طرابلس. بدراسة مصرف الجمهورية لعل الصورة تزداد وضوحاً عن ما إذا كان لحوكمة القطاع المصرفي في ليبيا من أثر على الحد من الفساد المالي بالقطاع.

منهجية الدراسة:

بعد استقراء الأدب فيما يتعلق بموضوع الدراسة؛ لبناء أساسها النظري الذي يمد القارئ بالمعرفة اللازمة لفهم نتائج الدراسة وتفسير تلك النتائج، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي، والذي يقوم على وصف وتحديد خصائص الظاهرة المدروسة بشكل يؤسس للجانب العملي للدراسة ويحقق هدفها، ويختبر فرضيتها، ومن ثم الإجابة على سؤالها. تُستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية؛ بهدف تصنيف وتحليل وتفسير البيانات المجمعة بواسطتها، ومن ثم استخلاص النتائج المبنية على التحليل، واقتراح توصيات مستندة إلى النتائج المستخلصة.

الإطار النظري للدراسة:

يجادل الصفراني والشتيوي والكردي (2018) أن هناك عدة نظريات ساهمت في تطور مفهوم وإجراءات الحوكمة، أما (2010)Mallin فقد خصّ نظريتي الوكالة Agency Theory وأصحاب المصالح Stakeholder Theory بوصفهما الأكثر تأثيراً في ذلك التطور (نظريات عدة تناولت موضوع الحوكمة،

كنظرية تكلفة المعاملات Theory Transaction Cost ونظرية الإشراف Theory Stewardship)، وسيتيم التركيز على نظريتي الوكالة وأصحاب المصالح فقط، كونهما الأقرب في نظر الباحثين في تفسير علاقة الوكالة بين الملاك والمديرين، والتي هي أساس وجود الفساد المالي في الشركات المساهمة.

1.1 نظرية الوكالة

يجادل (Mallin 2010) أن نظرية الوكالة ترى في مجلس الإدارة الضامن الأساس لعملية الحوكمة، لكونه يتأكد من أن أي مشاكل قد تجلبها علاقة الوكالة تكون محلولة أو في مستواها الأدنى. في هذا السياق يذكر (Blair 1996) أن الترتيبات المؤسسية لا بد من أن تعزز كل ما من شأنه مراقبة تصرفات المديرين؛ لضمان منع سوء استعمالهم للسلطة (وهذا ما يطلق عليه تكاليف الوكالة Agency Costs). ولقد زاد الضغط في العقدين الأخيرين على حملة الأسهم، خاصة ممن هم مؤسسات توصف بأنها راسخة في الصناعة ويملكون أسهم لصالح "رجل الشارع"، ليسلكوا سلوك المالك وليس فقط مجرد حامل لأسهم تجاه أفعال الإدارة، والعمل بفاعلية أكثر بالنسبة لحملة الأسهم فيما يتعلق بالموارد التي يملكونها أضحى ضرورة ملحة؛ نظرا لتعدد أوجه استغلال تلك الموارد: كأن يحصل المديرين على مكافآت في حين يوصف أداء المنظمة بالسيئ (Mallin, 2010). ويرى الباحثون أن رفع مستوى الإفصاح والشفافية سيساعد في معالجة مشكلة اختلاف المعلومات بين الملاك ممثلين بمجلس الإدارة، وبين الإدارة التنفيذية، ويكون المستثمرون مزودين بكل المعلومات حول أنشطة المنظمة وكذلك خططها الاستراتيجية. ممارسة حملة الأسهم لدور المالك كما يجب سيؤهلهم ليكونوا قادرين على ممارسة تأثير مباشر على الإدارة التنفيذية للمنظمة من خلال مجلس إدارتها من أجل ترشيد سلوكهم، وبذلك يكون مجلس الإدارة محاسب أكثر على أفعاله، وتعود بالنتيجة القوة التي كان قد سلبها المديرين للمالكين من جديد.

2.1 نظرية أصحاب المصالح

في الوقت الذي ركزت فيه نظرية الوكالة على حملة الأسهم فقط، تأخذ نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory في الحسبان كل من له مصلحة في المنظمة: كالإدارة، والعاملين، والموردين، والمقرضين، والزبائن والمستهلكين، والحكومة، والمجتمع الذي تعمل المنظمة في محيطه، إلى جانب الملاك (Jensen, 2001). كثير من المنظمات تكافح من أجل تعزيز قيمة أسهمها، وفي الوقت نفسه تراعي حقوق مجموعة واسعة من أصحاب المصالح من غير حملة الأسهم. ويجادل الباحثون أن التركيز من جانب نظرية الوكالة على حملة الأسهم دون غيرهم من أصحاب المصالح قد يكون مردّه إلى حقيقة أن حملة الأسهم (العادية) يعود إليهم ما تبقى من أرباح بعد استيفاء الدائنين والمقرضون حقوقهم وكذلك حملة الأسهم الممتازة. وعلى ذلك تكون لدى حملة الأسهم العادية المصلحة الراسخة في التأكد من أن موارد المنظمة تستغل بأفضل شكل، وهذا بدوره يعود بالمنفعة على أصحاب المصالح الآخرين.

نظرية أصحاب المصالح، كما يشير (Jensen 2001)، ترى أن على المديرين التنفيذيين مراعاة حقوق كل من له مصلحة في المنظمة. ويرى الباحثون أنه بسبب أن العلماء لم يفصحوا عن الكيفية التي تتم بواسطتها التوفيق بين كل هذه المصالح، فلن تكون هناك أهداف محددة ومقاسه أمام الإدارة لرعاية تلك المصالح، ومع هذا الوضع يصعب على مجلس الإدارة محاسبة الإدارة التنفيذية على أفعالها تجاه أهداف غير محددة وغير مقاسه.



3.1 حوكمة لجان المراجعة

غني عن البيان أن مجلس الإدارة يبنثق عنه عدد من اللجان Sub-committees، مثل لجنة المراجعة Audit Committee، ولجنة التعيينات Nomination Committee، ولجنة المكافآت Remuneration Committee، ولجنة المخاطر Risk committee، ولجنة الأخلاق Ethic committee، واللائحي من المفترض أن تقدم تقاريرها للمجلس كل حسب اختصاصها. هذه اللجان مهمتها، كما يراها Clarke (2009)، مساعدة المجلس في التعرف على أنشطة الإدارة التنفيذية بطريقة أكثر تفصيلاً؛ ليتمكن المجلس من تهذيب سلوك الإدارة التنفيذية وجعله يسير في الاتجاه نفسه، كما علل الصفراني والشتيوي والكردي (2018)، الذي تسير فيه مصلحة أصحاب المصالح Stakeholders في المنظمة.

وعلى الرغم من تفويض المجلس لجانه المنبثقة عنه كثير من الأنشطة، كما يذكر Mallin (2010)، يرى الباحثون أن المجلس بكامل أعضائه مسؤول أمام الجمعية العمومية عن كل واجباته، سواء المفوضة للجان المنبثقة عنه أم تلك التي يؤديها بكامل الأعضاء. وحيث أن لب الحوكمة هي المراقبة والمراجعة، يتفق الباحثون مع Mallin (2010) من أن لجنة المراجعة هي أكثر لجان مجلس الإدارة أهمية، بل تُعد نقطة الارتكاز لبرنامج الحوكمة في المنظمة، ذلك أنه، كما سبقت الإشارة، في الوقت الذي يعمل فيه كل أعضاء المجلس لمصلحة المنظمة، تعمل لجنة المراجعة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، للتأكد من أن مصلحة الملاك محمية بشكل كافٍ، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية، دون أن يكون أعضاء اللجنة جزءاً من هذا النظام.

فيما يخص مهام لجنة المراجعة، شدد Clarke (2009) على أن تكون مهام لجنة المراجعة مكتوبة بشكل يسهل الرجوع إليه، وأنها لا تخرج عن المهام الآتية:

- متابعة التقارير المالية للمنظمة وأي مستندات متعلقة بها.
- مراجعة نظام الرقابة الداخلية، بما فيه المراجع الداخلي، وإدارة المخاطر.
- مراقبة فاعلية أنشطة المراجعة الخارجية.
- التوصية بشأن التعاقد مع أو إقالة مراجع خارجي.
- التأكد من استقلالية المراجع الخارجي وموضوعيته وفاعلية عمله.

ويضيف Colley et al (2005) أن على لجنة المراجعة أن تنشر ثقافة تبني القيم الأساسية للنزاهة، والالتزام بالقوانين، والرقابة المالية الشديدة، كما أن عليها أن تضمن اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها؛ لضمان إفصاح كامل ودقيق في الوقت المناسب عن كل المعلومات التي من شأنها التأثير على قرارات أصحاب المصالح في المنظمة.

فيما يخص لجان المراجعة في المؤسسات المالية، وهي أكثر المؤسسات الاقتصادية تنظيماً institutions High Regulated، اهتمت كثير من الدول، وليبيا ليست استثناءً، بتركيبة واجتماعات وعلاقات ومهام لجنة المراجعة، والطريقة التي يجب أن تسير عليها لتفي بالتزاماتها على الوجه الأكمل، في مؤسسات ذات نشاط حساس؛ كونها تعتمد في ذلك النشاط على أموال الغير بالدرجة الأولى، كالمصارف التجارية. في ليبيا مثلاً، أصدر مصرف ليبيا المركزي عام 2010 دليل حوكمة القطاع المصرفي، أوضح فيه وبشكل مفصل:

- تكوين لجنة المراجعة.
- اجتماعات لجنة المراجعة.
- مهام لجنة المراجعة تجاه إدارة المراجعة الداخلية.
- مهام لجنة المراجعة تجاه المراجع الخارجي.
- مهام لجنة المراجعة تجاه وحدة التقارير المالية.
- مهام لجنة المراجعة تجاه وحدة الامتثال.

كما حدد الدليل أهداف لجنة المراجعة ذكراً أن جوهرها هو الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية والإفصاحات والإيضاحات المتممة لها، بالإضافة إلى التأكد من كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي ومتابعتها، ومراجعة الإجراءات المتخذة في حالات الاختلاس والنصب والتزوير، التي قد يتعرض لها المصرف. أما عن مهام اللجنة فقد حددها الدليل بأنها ترتبط بإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ووحدة المعلومات المالية ووحدة الامتثال.

4.1 علاقة الحوكمة بالفساد المالي في الشركات المساهمة

يجادل (Wijayati, Hermes, and Holzacker (2016) بأن على عكس مشكلة الوكالة في أمريكا وأوروبا التي تنشأ بين الملاك والإدارة التنفيذية، فإن مشكلة الوكالة في بلدان الآسيوية تكون بين الملاك الداخليين والملاك الخارجيين Inside shareholders- outside shareholders، ويرى الباحثون أن هذا الصورة للمشكلة في البلدان الآسيوية لعلها تشبه الصورة في بعض المؤسسات الليبية. الملاك الذين يتقلدون مناصب تنفيذية في المنظمة يمكن لهم بسهولة استغلال موارد المنظمة في أنشطة فساد، عادة ما تقع على حساب باقي الملاك، كما يمكن لهؤلاء الملاك أن يخفوا هذه الأنشطة غير الأخلاقية وغير القانونية عن طريق التلاعب في معلومات مالية وبالتالي تُقدّم تقارير مالية مظللة لمستخدميها. هذا التصرف لا يعلمه الملاك الخارجيين (من غير التنفيذيين)، وحتى إن أحاطوا به علماً فليس لديهم القدرة على تغيير ذلك السلوك أو التصرف. يضيف (Wijayati, Hermes, and Holzacker (2016) أن الملاك غير المديرين فرصتهم ضعيفة ومشاركتهم محدودة في صنع قرارات المنظمة المهمة. فعلى سبيل المثال، من النادر ما يكون للملاك غير المديرين دوراً في عملية اختيار أشخاص لعضوية مجلس الإدارة الاختيار، لأن الملاك المديرين داخل المنظمة سيختارون من يتماشى ومصالحهم. ويوافق الباحثون على ما انتهى إليه المؤلفون من أنه كلما كانت مشاركة الملاك الخارجيين ضعيفة يضعف دورهم في مراقبة تصرفات الإدارة والملاك الداخليين، ومع هذا الوضع يعتقد الباحثون أن مستوى الفساد يزيد، لذا فإن تعزيز دور الملاك الخارجيين في عملية مراقبة سلوك الإدارة ربما يخلق نظاماً مسؤولياً أفضل للقضاء على، أو على الأقل التقليل من، الفساد.

من جهة أخرى، كون مجلس الإدارة هو عين الملاك على الإدارة التنفيذية، عليه أن يتأكد من أن أصول واستثمارات المنظمة محمية بطريقة كافية. وقد قدمت كثير من الدراسات السابقة أدلة على أن المنظمات التي يكثر فيه الفساد هي تلك التي يقل فيها عدد أعضاء مجلس إدارتها الخارجيين من غير التنفيذيين Nonexecutive Director من جملة أعضاء المجلس، وكذلك تلك التي يقل فيها عدد اجتماعات لجنة المراجعة، بالإضافة إلى ازدواجية مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة (Farber, 2005: Sharma,) 2004. عليه فوجود مجلس إدارة موصوف بالقوة من شأنه كشف أي محاولات فساد من قبل الإدارة التنفيذية.



لمكافحة الفساد يؤكد (2002) Kimbro أن معايير المحاسبة والمراجعة لها دورها في منع أو التقليل من الفساد داخل المنظمة وبالتالي حماية مصالح الأطراف المعنية بالمنظمة، فكلما كان مستوى تطبيق تلك المعايير عالي قل مستوى الفساد. وغني عن البيان أن تقليل مستوى الفساد يعزز كفاءة الإدارة في استعمال الأصول وبالتالي تنمو المنظمة اقتصادياً وتتطور.

5.1 فساد المصارف التجارية الليبية

لعلّ ما ذكره ديوان المحاسبة الليبي في تقريره العام لسنة 2017 من فساد داخل الجهاز المصرفي، يغني عن الاستشهاد بأي دراسة بالخصوص. فعلى الرغم من صدور دليل حوكمة القطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010، إلا أن تقرير الديوان المشار إليه أنفاً بيّن أن المصارف التجارية، ومنها مصرف الجمهورية، تعاني من استثناء ظاهرة الفساد المالي والإداري، حيث مرت تلك المصارف بأزمات خانقة ألفت بتقلها على المواطن والدولة، بشكل استعصت معها الحياة وتسبب في ضنك العيش وصعوبة تسيير مؤسسات الدولة، وتتمثل أهم مظاهر فساد المصارف التجارية الليبية، كما ذكرها تقرير الديوان سالف الذكر، والمرتبطة بحياة المواطن في الأتي:

- شح السيولة، ما سبب استثناء ظاهرة المصارف الموازية.
- فساد الاعتمادات المستندية، ما سبّب في تقشي ظاهرة الاحتكار وزيادة معدلات التضخم.
- المضاربة بالدينار الليبي مقابل صكوك، ما سبّب تدهور قيمته مقابل العملات الرئيسية.
- عدم فاعلية عمليات التبادل لالكتروني.
- ضعف قواعد الحوكمة.

2. التحليل الإحصائي والمناقشة

اعتمدت الدراسة على أساليب الإحصاء بنوعيه الوصفي والاستنتاجي، فأساليب الإحصاء الوصفي استخدمت لمعرفة خصائص عينة الدراسة من مؤهل علمي وتخصص علمي ووظيفة ومدة الخدمة في مجال العمل المصرفي، وأيضا في معرفة مدى التزام لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية بمتطلبات الحوكمة. أما أساليب الإحصاء الاستنتاجي فقد وظفت لقياس صدق وثبات أداة جمع البيانات، وذلك بإجراء اختبار كرونباخ ألفا، كما تم الاعتماد على الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة.

1.2 تحليل الخصائص الشخصية للمشاركين في الدراسة

كما سبقت الإشارة، استخدمت أدوات الإحصاء الوصفي لمعرفة خصائص المشاركين في الدراسة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين عن كل سؤال حوته صحف الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة، وجاءت النتائج كالاتي:

1.1.2 المؤهل العلمي

جدول 1

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

ت	المؤهل العلمي	العدد	النسبة
1	دبلوم تجاري	4	22.2 %
2	بكالوريوس	3	16.7 %



3	ماجستير	7	38.9 %
4	دكتوراه	4	22.2 %
المجموع		18	100 %

ينضح من جدول 1 أن أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية (البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه). هذه الصفة للمشاركين في الدراسة تجعل الباحثين على درجة من الثقة فيما يقدمونه من إجابات، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن الاطمئنان إليها عند صياغة توصيات الدراسة لاحقاً.

2.1.2 التخصّص العلمي

جدول 2 يظهر أن شطر المشاركين في الدراسة هم من ذوي تخصص محاسبة. لعلّ هذا التمثيل لمن يحملون تخصص محاسبة يعزز ثقة الباحثين في إجابات المشاركين في الدراسة لكون موضوع لجان المراجعة يقع ضمن دائرة اختصاصهم العلمي. أيضاً ما يزيد عن ربع المشاركين في الدراسة هم ممن تخصصهم تمويل ومصارف، أي يتأمل فيهم المعرفة الجيدة بالنشاط المصرفي، كما يبين الجدول كذلك أن أكثر من خمس المستبنيين يحملون تخصص إدارة أعمال، والذين يتوقع إمامهم بموضوع الإدارة الرشيدة (الحوكمة). هذه الصورة تجعل الباحثين في موقف قوي عند استخلاص النتائج وصياغة التوصيات فيما بعد.

جدول 2

توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصّص العلمي

ت	التخصّص العلمي	العدد	النسبة
1	محاسبة	9	50 %
2	تمويل ومصارف	5	27.8 %
3	إدارة أعمال	4	22.2 %
4	أخرى	0	0 %
المجموع		18	100 %

3.1.2 مدة الخدمة في مجال العمل المصرفي

يظهر جدول 3 أن كل المشاركين في الدراسة لا تقل مدة خدمتهم في مجال العمل المصرفي عن خمس عشرة سنة. هذه الوضعية لمدة خدمة المستبنيين في مجال العمل المصرفي تُعد مصدراً آخر لثقة الباحثين في الإجابات المقدمة من قبلهم، وأن هذه الإجابات لها من درجة الوثوق ما يعزز اطمئنان الباحثين للنتائج المتحصل عليها وكذا للتوصيات المصاغة بناءً على تلك النتائج.

جدول 3

توزيع المشاركين في الدراسة حسب مدة الخدمة في مجال العمل المصرفي

ت	مدة الخدمة	العدد	النسبة
1	أقل من 5 سنوات	0	0 %
2	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	0	0 %
3	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	0	0 %
4	من 15 سنة فأكثر	18	100 %
المجموع		18	100 %

4.1.2 الوظيفة

يبين جدول 4 أن كل أعضاء مجلس إدارة مصرف الجمهورية تقريبا (7 من أصل 8)، بمن فيهم رئيس لجنة المراجعة وعضو من اللجنة، قد أكملوا إجابة أسئلة الاستبيان المعدة للدراسة (العضو الثامن، ويحمل مؤهل قانون وهو أيضا عضو بلجنة المراجعة، كانت إجاباته ناقصة، وبالتالي غير صالحة للتحليل). أيضا شارك في الإجابة كل من مدير إدارة المراجعة الداخلية ونائبه ومدير إدارة المخاطر ونائبه، بالإضافة إلى 7 موظفين ممن خبرتهم في مجال العمل المصرفي لا تقل عن 15 سنة وكذا مؤهلين تأهيل عالي (يحملون درجة ماجستير أو دكتوراه)، اختيروا بعناية لثقة الباحثين بإحاطتهم الكاملة بموضوع الدراسة، وبالتالي تقديمهم بالإضافة المرجوة منهم. لم يتم الحصول على إجابات كل من رئيس وحدة التقارير المالية ورئيس وحدة الامتثال. أي تم الحصول على إجابات كاملة من 18 مشارك (من أصل 21 مستهدف وهو حجم المجتمع بالكامل)، أي أن نسبة المشاركين تخطت الـ 85% من مجموع المستهدفين. ويرى الباحثون أن هذه النسبة كافية لتعميم النتائج المتحصل عليها فيما بعد.

جدول 4

توزيع المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة

ت	الوظيفة	العدد	النسبة
1	عضو مجلس إدارة (من غير رئيس وأعضاء لجنة المراجعة)	5	27.7 %
2	رئيس لجنة المراجعة	1	5.6 %
3	عضو لجنة مراجعة	1	5.6 %
4	مدير إدارة المراجعة الداخلية ونائبه	2	11.1 %
5	مدير إدارة المخاطر ونائبه	2	11.1 %
6	رئيس وحدة التقارير المالية	0	0 %
7	رئيس وحدة الامتثال	0	0 %
8	أخرى	7	38.9 %
	المجموع	18	100 %

2.2 تحليل البيانات المتعلقة بالحوكمة وأثرها على الفساد المالي

في هذا الجزء تمت الاستعانة ببضع أساليب الإحصاء الاستنتاجي، حيث وظّف اختبار كرونباخ ألفا لقياس صدق وثبات أداة جمع البيانات، كما تم الاعتماد على الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة، المتعلقة بأثر حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية على الحد من الفساد المالي بالمصرف. فيما يخص درجات الممارسة، فقد تم توزيعها وفقاً للفئات المبينة في جدول 5 حسب مقياس ليكرت الثلاثي، ويجدر التنكير هنا أن المشاركين هم من ذوي الاختصاص، ما يعطي مبرر لاستبعاد عبارة "محايد أو لا أعلم" من درجات الموافقة.



جدول 5

توزيع درجات الممارسة على الفئات

الفئة	3 - 2.334	1.667 - 2.333	1 - 1.666
درجة الممارسة	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة

1.2.2 اختبار صدق وثبات أداة جمع البيانات

للقوف على سلامة العبارات التي حوتها صحف الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة، ووضوح وترابط عباراتها واتساقها، وقدرتها على توفير البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، تم عرض أداة جمع البيانات على بعض الأكاديميين والمختصين¹. ولقياس اتساق وثبات الاستبانة استخدم اختبار كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، وقد أظهرت نتائج الاختبار المبينة في جدول 6 أن معامل كرونباخ ألفا لكل محور قد تراوحت ما بين 0.966 للمحور السابع و 0.817 للمحور الثاني، أما عن القيمة لجميع العبارات الفرعية البالغة 78 عبارة قد بلغ 0.967، وهذه النسبة تبدو مرتفعة ومشجعة على الاستمرار في التحليل الإحصائي.

جدول 6

معاملات كرونباخ ألفا لكل بُعد ولأبعاد مجتمعة

البُعد	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا
الأول	7	0.908
الثاني	7	0.817
الثالث	14	0.876
الرابع	15	0.895
الخامس	8	0.900
السادس	7	0.917
السابع	20	0.966
المحاور مجتمعة	78	0.967

2.2.2 تحليل البيانات المتعلقة بمدى الالتزام بمتطلبات حوكمة لجنة المراجعة

يرى الباحثون أنه لمعرفة أثر حوكمة لجنة المراجعة على الحد من الفساد المالي لا بد أولاً من معرفة مدى توفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة. لذا احتوت صحيفة الاستبيان على أسئلة تدل إجاباتها على وجود التزام المصرف بتوفير متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة من عدمه. وللتعرف على اتجاهات آراء المشاركين في الدراسة، ودرجات موافقاتهم عن كل سؤال من الأسئلة التي حوتها صحف الاستبيان فيما يتعلق بمدى الالتزام بمتطلبات حوكمة لجان المراجعة، تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور

¹ - يشكر الباحثون كل من د مختار بن سعد، من كلية الاقتصاد بجامعة المرقب، و د الطاهر الهليلي، من كلية الاقتصاد بجامعة طرابلس، على توجيهاتهما القيمة التي أثرت الدراسة ورفعت من مستواها.

من المحاور الست الأولى، وكذلك لكل عبارة من عبارات المحور الواحد، والتي رُتبت في كل الجداول ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي المشاهد.

• تحليل البُعد الأول: تكوين لجنة المراجعة

يتضح من جدول 7 أن المتوسط الحسابي العام للبُعد الأول المتعلق بتكوين لجنة المراجعة قد بلغ (2.460) وبانحراف معياري (0.579)، وهذا يشير إلى أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه في العموم نحو الموافقة ودرجة مرتفعة على وجود التزام بحوكمة لجان المراجعة فيما يخص تكوين لجنة المراجعة. من الجدول نفسه يتضح أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة البُعد الأول للدراسة يتراوح ما بين (2.722) وبانحراف معياري (0.575) للعبارة الأولى المتعلقة بتكوين لجنة المراجعة من 3 أعضاء على الأقل (بمن فيهم رئيس اللجنة) من أعضاء مجلس الإدارة، وبين (2.222) وبانحراف معياري (0.808) للعبارة الخامسة المتعلقة بالإلمام بدور لجنة المراجعة في عملية إدارة المخاطر والحوكمة لدى معظم أعضاء اللجنة.

جدول 7

مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بتكوين لجنة المراجعة

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	تتكون لجنة المراجعة من 3 أعضاء على الأقل (بمن فيهم رئيس اللجنة) من أعضاء مجلس الإدارة.	2.722	0.575	مرتفعة
6	تتوفر لدى عضو على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة المعرفة الكافية بأصول المحاسبة والمراجعة وما يتعلق بالعرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية.	2.556	0.705	مرتفعة
7	تتوفر لدى عضو على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة المعرفة الكافية بنشاط المصرف.	2.556	0.616	مرتفعة
3	تتكون لجنة المراجعة على الأقل من عضوين من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.	2.50	0.707	مرتفعة
2	يتأخر لجنة المراجعة عضو مجلس إدارة وليس رئيس مجلس الإدارة.	2.389	0.85	مرتفعة
4	يتأخر لجنة المراجعة عضو مجلس إدارة مستقل (غير تنفيذي).	2.278	0.752	متوسطة
5	تتوفر لدى معظم أعضاء اللجنة معرفة كافية بدور اللجنة في عملية إدارة المخاطر والحوكمة.	2.222	0.808	متوسطة
المتوسط الحسابي العام		2.460	مرتفعة	
الانحراف المعياري العام		0.579		

• تحليل البُعد الثاني: اجتماعات لجنة المراجعة

جدول 8 يظهر المتوسط الحسابي العام للبُعد الثاني المتعلق باجتماعات لجنة المراجعة بقيمة (2.254) وانحراف معياري (0.474). هذا يقود إلى أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه نحو الموافقة بصورة عامة وبدرجة مرتفعة على وجود التزام بحوكمة لجان المراجعة فيما يخص اجتماعات لجنة المراجعة. من الجدول نفسه يظهر المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة البُعد الثاني مترواحا بين (2.611) وانحراف معياري (0.502) للعبارة الثانية عشر، المتعلقة بدعوة لجنة المراجعة، إذا لزم الأمر، عنصر أو أكثر من عناصر الإدارة العليا أو المراجع الداخلي لحضور اجتماعاتها وتوضيح ما ترى اللجنة أهمية لاستيضاحه، وبين (1.722) وانحراف معياري (0.826) للعبارة الرابعة عشر فيما يخص دعوة لجنة المراجعة أشخاص ذوي خبرة أو اختصاص لحضور اجتماعاتها للاستئناس برأيهم.

جدول 8

مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق باجتماعات لجنة المراجعة

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
12	تدعو لجنة المراجعة، إذا لزم الأمر، عنصر أو أكثر من عناصر الإدارة العليا أو المراجع الداخلي لحضور اجتماعاتها وتوضيح ما ترى اللجنة أهمية لاستيضاحه.	2.611	0.502	مرتفعة
13	تجتمع لجنة المراجعة بمدير إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الخارجي حال طلبها ذلك.	2.556	0.511	مرتفعة
8	تعقد لجنة المراجعة اجتماعاتها، على الأقل، بشكل ربع سنوي.	2.389	0.698	مرتفعة
11	تجتمع لجنة المراجعة مع رئيس وحدة الامتثال ومع رئيس وحدة التقارير المالية مرة واحدة على الأقل في السنة.	2.222	0.732	متوسطة
10	تجتمع لجنة المراجعة مع المراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل طيلة فترة عمله.	2.167	0.618	متوسطة
9	تجتمع لجنة المراجعة مع إدارة المراجعة الداخلية مرة واحدة على الأقل في العام.	2.111	0.832	متوسطة
14	تدعو لجنة المراجعة أي من الأشخاص ذوي الخبرة أو الاختصاص لحضور اجتماعها للاستئناس برأيه.	1.722	0.826	متوسطة
المتوسط الحسابي العام		2.254	مرتفعة	
الانحراف المعياري العام		0.474		

• تحليل البُعد الثالث: لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية

يبين جدول 9 المتوسط الحسابي العام للبُعد الثالث المتعلق بمهام لجنة المراجعة تجاه إدارة المراجعة الداخلية بقيمة (2.304) وانحراف معياري (0.410). وهنا انخفضت درجة الموافقة عن البُعدين السابقين، غير أن الاتجاه العام لأراء المشاركين في الدراسة لا يزال يتجه نحو الموافقة وبدرجة متوسطة على وجود التزام بحوكمة لجان المراجعة فيما يخص علاقة لجنة المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية.

جدول 9

مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بعلاقة لجنة المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
25	من صلاحيات لجنة المراجعة تقديم توصيات بشأن تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية.	2.50	0.618	مرتفعة
26	من صلاحيات لجنة المراجعة تقديم توصيات بشأن إعفاء مدير إدارة المراجعة الداخلية من مهامه.	2.50	0.618	مرتفعة
16	تدرس لجنة المراجعة أي قيود على أعمال إدارة المراجعة الداخلية من شأنها التأثير في قدرة إدارة المراجعة الداخلية على أداء مهامها.	2.389	0.502	مرتفعة
17	تقدم لجنة المراجعة توصيات لمعالجة القيود التي تواجه عمل إدارة المراجعة الداخلية المؤثرة في قدرتها على أداء مهامها.	2.389	0.502	مرتفعة
21	تدرس لجنة المراجعة التقارير المقدمة من إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	2.389	0.608	مرتفعة
15	تتابع لجنة المراجعة عمل إدارة المراجعة الداخلية.	2.333	0.594	متوسطة
19	تقدم لجنة المراجعة التوصيات اللازمة بشأن نظام الرقابة الداخلية بهدف معالجة أي قصور فيه.	2.333	0.686	متوسطة
24	تقيم لجنة المراجعة أداء مدير ومنتسبي إدارة المراجعة الداخلية.	2.333	0.686	متوسطة
22	تتابع لجنة المراجعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية التي تتضمنها تقارير إدارة المراجعة الداخلية.	2.278	0.752	متوسطة
23	تتأكد لجنة المراجعة من فاعلية ملاءمة الخطة السنوية لعمل إدارة المراجعة الداخلية بهدف إقرارها.	2.278	0.752	متوسطة
28	تعمل لجنة المراجعة على تحسين ظروف التعاون المستمر بين إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.	2.222	0.732	متوسطة
27	تتسق لجنة المراجعة بين مدير إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.	2.167	0.707	متوسطة
18	تدرس لجنة المراجعة نظام الرقابة الداخلية بهدف تقرير مدى	2.111	0.583	متوسطة



حوكمة لجنة المراجعة وأثرها في الحد من الفساد المالي بمصرف الجمهورية

د محمد الصفواني، د المبروك الشيباني جامعة الزاوية - أ. إبراهيم الكردي، كلية العلوم الإدارية والمالية



			فاعليته.
متوسطة	0.832	2.111	20 تناقش لجنة المراجعة دوافع ارتكاب الغش والتلاعب بالمصرف مع المراجع الداخلي.
	متوسطة	2.304	المتوسط الحسابي العام
	0.410		الانحراف المعياري العام

جدول 9 يظهر أيضا أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة البُعد الثالث يتراوح بين (2.50) و(انحراف معياري (0.618) للعبارة الخامسة والعشرين، والمتعلقة بصلاحيات لجنة المراجعة تقديم توصيات بشأن تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية، وبين (1.111) و(انحراف معياري (0.832) للعبارة العشرين، بخصوص مناقشة لجنة المراجعة دوافع ارتكاب الغش والتلاعب بالمصرف مع المراجع الداخلي.

• تحليل البُعد الرابع: لجنة المراجعة والمراجع الخارجي

جدول 10

مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بعلاقة لجنة المراجعة بالمراجع الخارجي

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
35	تدرس لجنة المراجعة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة وأي أعمال إضافية ينوي القيام بها.	2.222	0.647	متوسطة
41	تقوم لجنة المراجعة بدراسة تقرير المراجع الخارجي والتأكد من أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الملاحظات الواردة به.	2.222	0.647	متوسطة
43	تنسق لجنة المراجعة بين المراجع الخارجي من جهة ومجلس الإدارة وإدارة المراجعة الداخلية من جهة أخرى.	2.222	0.647	متوسطة
29	من صلاحيات لجنة المراجعة تقديم توصية بشأن تعيين مراجع خارجي.	2.111	0.832	متوسطة
33	تتأكد لجنة المراجعة من انقضاء ثلاث سنوات قبل معاودة تعيين مراجع خارجي سبق التعامل معه من قبل.	2.111	0.832	متوسطة
38	تقدم لجنة المراجعة توصيات لمعالجة الصعوبات التي قد تواجه المراجع الخارجي عند القيام بمهام المراجعة الخارجية.	2.111	0.676	متوسطة
39	تجتمع لجنة المراجعة بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل طيلة فترة عمله.	2.111	0.758	متوسطة
32	تتأكد لجنة المراجعة من أن مدة التعاقد مع مراجع خارجي لا تتجاوز ثلاث سنوات متصلة.	2.056	0.802	متوسطة
36	تدرس لجنة المراجعة الصعوبات التي قد تواجه المراجع الخارجي عند القيام بمهام المراجعة.	2.056	0.802	متوسطة



متوسطة	0.725	2.056	توفر لجنة المراجعة ما يطلبه المراجع الخارجي ويراه ضروري لأداء عمله على نحوٍ مناسب.	40
متوسطة	0.84	2	تقيم لجنة المراجعة مدى استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي.	34
متوسطة	0.767	2	تتابع لجنة المراجعة ما تم بشأن الصعوبات التي قد تواجه المراجع الخارجي عند القيام بمهام المراجعة.	37
متوسطة	0.802	1.944	من صلاحيات لجنة المراجعة تقديم توصية بشأن إنهاء خدمات مراجع خارجي.	30
متوسطة	0.758	1.889	تناقش لجنة المراجعة دوافع ارتكاب الغش والتلاعب بالمصرف مع المراجع الخارجي.	42
متوسطة	0.767	1.667	من صلاحيات لجنة المراجعة تقديم توصية بشأن تحديد أتعاب مراجع خارجي.	31
متوسطة		2.052	المتوسط الحسابي العام	
	0.482		الانحراف المعياري العام	

يبين جدول 10 المتوسط الحسابي العام للبعد الرابع المتعلق بمهام لجنة المراجعة تجاه المراجع الخارجي بقيمة (2.052) وانحراف معياري (0.482). وهنا زاد الانخفاض عن البعدين الأول والثاني أكثر مما كان عليه الحال بالنسبة للبعد الثالث، غير أن الاتجاه العام لأراء المشاركين في الدراسة لا يزال مرة أخرى يتجه نحو الموافقة وبدرجة متوسطة على وجود التزام بحوكمة لجان المراجعة فيما يخص مهام لجنة المراجعة تجاه المراجع الخارجي. الجدول نفسه يظهر أيضا أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة البعد الرابع تراوح بين (2.222) وانحراف معياري (0.647) للعبارة الخامسة والثلاثين، والمتعلقة بدراسة لجنة المراجعة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة وأي أعمال إضافية ينوي القيام بها، وبين (1.667) وانحراف معياري (0.767) للعبارة الواحدة والثلاثين، بخصوص صلاحية لجنة المراجعة تقديم توصية بشأن تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

• البعد الخامس: لجنة المراجعة ووحدة التقارير المالية

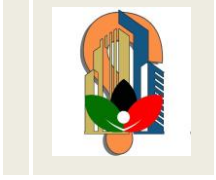
جدول 11

مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بعلاقة لجنة المراجعة بوحدة التقارير المالية

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
46	تبدي لجنة المراجعة ملاحظاتها وتوصياتها حول المخالفات المالية ذات الأثر الجوهري على التقارير المالية؛ لتبيان أثرها على المركز المالي ونتائج الأعمال.	2.222	0.647	متوسطة
48	تلتزم لجنة المراجعة بفحص التقارير المالية لرصد أي مخالفات جوهرية ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة	2.111	0.676	متوسطة

حوكمة لجنة المراجعة وأثرها في الحد من الفساد المالي بمصرف الجمهورية

د محمد الصفراي، د المبروك الشيباني جامعة الزاوية - أ. إبراهيم الكردي، كلية العلوم الإدارية والمالية



		بهدف الحد من هذه المخالفات.	
متوسطة	0.802	2.056	تبدي لجنة المراجعة ملاحظاتها حول التقارير الرقابية الصادرة عن المصرف المركزي حول أعمال المصرف، وتحيلها لمجلس الإدارة.
متوسطة	0.686	2.00	تبدي لجنة المراجعة ملاحظاتها حول السياسات المتبعة في إعداد التقارير المالية.
متوسطة	0.725	1.944	توصي لجنة المراجعة مجلس الإدارة باعتماد القوائم المالية خلال الفترة الزمنية المسموح بها.
متوسطة	0.802	1.944	تساهم لجنة المراجعة في ضمان موضوعية وشفافية البيانات الواردة بالتقارير المالية.
متوسطة	0.707	1.833	تبدي لجنة المراجعة ملاحظاتها حول التقارير المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتوصية بشأنها؛ لضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
متوسطة	0.707	1.833	تتأكد لجنة المراجعة من معالجة الإدارة العليا للملاحظات الواردة بالتقارير الرقابية للمصرف المركزي.
متوسطة		1.993	المتوسط الحسابي العام
	0.553		الانحراف المعياري العام

يبين جدول 11 المتوسط الحسابي العام للبعد الخامس المتعلق بمهام لجنة المراجعة تجاه وحدة التقارير المالية بقيمة (1.993) وانحراف معياري (0.553). هنا زادت حدة الانخفاض عن ما كان عليه الوضع بالنسبة للبعدين الثالث والرابع، أما الاتجاه العام لأراء المشاركين في الدراسة لا يزال يتجه نحو الموافقة وبدرجة متوسطة على وجود التزام بحوكمة لجان المراجعة فيما يتعلق بمهام لجنة المراجعة تجاه وحدة التقارير المالية. أيضا جدول 11 يبين أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة البعد الخامس تراوحت بين (2.222) وانحراف معياري (0.647) للعبارة السادسة والأربعين، والمتعلقة بإيداء لجنة المراجعة ملاحظاتها وتوصياتها حول المخالفات المالية ذات الأثر الجوهري على التقارير المالية؛ لتبيان أثرها على المركز المالي ونتائج الأعمال، وبين (1.833) وانحراف معياري (0.707) للعبارة الخمسين، بخصوص تأكيد لجنة المراجعة من معالجة الإدارة العليا للملاحظات الواردة بالتقارير الرقابية للمصرف المركزي.

• البعد السادس: لجنة المراجعة ووحدة الامتثال

يُظهر جدول 12 المتوسط الحسابي العام للبعد السادس المتعلق بمهام لجنة المراجعة تجاه وحدة الامتثال بقيمة (1.960) وانحراف معياري (0.655).



جدول 12

مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بعلاقة لجنة المراجعة بوحدة الامتثال

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
53	تتأكد لجنة المراجعة من وجود سياسة واضحة للتعامل مع المخاطر الناجمة عن عدم الامتثال.	2.167	0.924	متوسطة
54	تراجع لجنة المراجعة التقارير الدورية الصادرة عن وحدة الامتثال.	2.111	0.758	متوسطة
52	تتأكد لجنة المراجعة من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي.	2	0.767	متوسطة
56	تتأكد لجنة المراجعة من وجود سياسة وإجراءات كافية لمكافحة عمليات غسل الأموال.	1.944	0.873	متوسطة
55	تتأكد لجنة المراجعة من قيام الإدارة العليا بمعالجة كل الملاحظات الواردة بتقارير وحدة الامتثال.	1.889	0.758	متوسطة
57	تتأكد لجنة المراجعة من إحالة الحالات المشتبه بعلاقتها بعمليات غسل أموال إلى الجهات المختصة.	1.833	0.786	متوسطة
58	تساهم لجنة المراجعة في الكشف عن والتصدي للتصرفات غير الأخلاقية للإدارة التنفيذية.	1.778	0.732	متوسطة
المتوسط الحسابي العام		1.960		متوسطة
الانحراف المعياري العام			0.655	

مرة أخرى زاد مستوى الانخفاض عن البُعدين الأول والثاني أكثر مما كان عليه الوضع بالنسبة للأبعاد الثالث والرابع والخامس، ولكن الاتجاه العام لأراء المشاركين في الدراسة لا يزال يتجه نحو الموافقة وبدرجة متوسطة على وجود التزام بحوكمة لجان المراجعة فيما يتعلق بمهام اللجنة تجاه وحدة الامتثال. الجدول يظهر أيضا أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة البُعد السادس تراوح ما بين (2.167) و(0.924) وانحراف معياري (0.924) للعبارة الثالثة والخمسين، والمتعلقة بتأكد لجنة المراجعة من وجود سياسة واضحة للتعامل مع المخاطر الناجمة عن عدم الامتثال، وبين (1.778) و(0.732) للعبارة الثامنة والخمسين، والمتعلقة بمساهمة لجنة المراجعة في الكشف عن والتصدي للتصرفات غير الأخلاقية للإدارة التنفيذية.

من التحليل والمناقشة السابقين يمكن استنتاج أن هناك التزام من قبل مصرف الجمهورية، بدرجات متفاوتة، بتوفير متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف. النتيجة وافقت نتيجة لغير ويشير (2018) اللتين وجدنا التزاما للمصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية بالقواعد المنصوص عليها بدليل حوكمة القطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010 فيما يخص تكوين

واجتماعات لجنة المراجعة. الباحثان وجدتا أيضا التزاما ضعيفا لتلك المصارف بالقواعد أنفة الذكر فيما يخص مهام لجنة المراجعة تجاه إدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، ووحدتي التقارير المالية والامتثال.

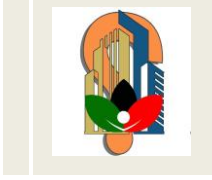
3.2.2 تحليل البيانات فيما يتعلق بأثر حوكمة لجان المراجعة على الفساد المالي

كما تم العمل عليه أنفا، وللتعرف على اتجاهات آراء المشاركين في الدراسة، ودرجات موافقاتهم عن كل سؤال من الأسئلة التي حوتها صحف الاستبيان فيما يتعلق بالمحور السابع الخاص باختبار فرضية الدراسة، تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور، والتي رُتبت في جداول 13 ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي المشاهد. يظهر جدول 13 أن المتوسط الحسابي العام للبعد السابع، المتعلق بأثر حوكمة لجنة المراجعة على الفساد المالي، بلغ (1.758) وانحراف معياري (0.589)، ما يدل أن الاتجاه العام لآراء المشاركين في الدراسة يتجه نحو الموافقة، وإن كانت بدرجة تقترب للرفض، على وجود أثر لحوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف. الجدول يظهر أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة البعد السابع تراوحتما بين (2.222) وانحراف معياري (0.732) للعبارة الواحدة والستين، والمتعلقة بمساعدة حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات غسل لأموال، وبين (1.278) وانحراف معياري (0.669)

جدول 13

أثر حوكمة لجنة المراجعة في الحد من الفساد المالي

رقم العبارة في الاستبانة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
61	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات غسل أموال.	2.222	0.732	متوسطة
59	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات رشو/ أو تقاضي عمولات بطريقة غير قانونية.	2.167	0.786	متوسطة
62	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات سرقة أصول عينية.	2.111	0.758	متوسطة
60	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات اختلاس نقدية.	2.056	0.802	متوسطة
74	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات تضليل التقارير المالية.	1.944	0.639	متوسطة
63	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات اختلاس أثناء إرساليات العملة من الإدارة العامة لفروع المصرف.	1.889	0.758	متوسطة
64	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات اختلاس أثناء إرساليات العملة من فروع المصرف إلى الإدارة العامة.	1.889	0.832	متوسطة
66	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات إساءة استخدام الأصول.	1.833	0.786	متوسطة



متوسطة	0.808	1.778	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات الترحمناً عمالاً لوظيفة.	65
متوسطة	0.808	1.778	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات تزوير صكوك وفواتير .	67
متوسطة	0.752	1.722	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من فتح اعتمادات مستندية لا تتماشى مع قواعد الحوكمة الخاصة بالمصرف.	68
متوسطة	0.767	1.667	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من منح قروض وسلف أو مرابحات دون النظر للمعايير التي تضمن حقوق المصرف.	76
ضعيفة	0.778	1.611	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات التعامل الوهمي بين حسابات مصرفية.	69
ضعيفة	0.778	1.611	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من إيداعات صكوك الوهمية للاستفادة من فترة المقاصة.	73
ضعيفة	0.778	1.611	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات سوء استخدام البيانات المالية للعملاء وتسريبها.	75
ضعيفة	0.698	1.611	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من القصور في متابعة القروض الممنوحة.	77
ضعيفة	0.784	1.556	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في التقيد بالقوانين واللوائح والتعميمات المالية.	78
ضعيفة	0.705	1.444	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات الفساد في حسابات معلقة.	70
ضعيفة	0.698	1.389	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات استغلال المقاصة في تغطية اعتمادات مستندية دون وجود تغطية نقدية.	72
ضعيفة	0.669	1.278	تساعد حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات التلاعب بالمنظومات المصرفية.	71
متوسطة		1.758	المتوسط الحسابي العام	
	0.589		الانحراف المعياري العام	

للعبارة الواحدة والسبعين، والمتعلقة بمساعدة حوكمة لجنة المراجعة في الحد من عمليات تلاعب بالمنظومات المصرفية. وحيث أن الأثر يقاس بالانحدار، فقد تم بناء نموذج إحصائي لانحدار متعدد يكون فيه الفساد المالي بمصرف الجمهورية متغير تابع، ومتطلبات حوكمة لجنة المراجعة بالمصرف (تكوين اللجنة، اجتماعات اللجنة، مهام اللجنة تجاه إدارة المراجعة الداخلية، مهام اللجنة تجاه المراجع الخارجي، مهام اللجنة تجاه وحدة التقارير المالية، مهام اللجنة تجاه وحدة الامتثال) متغيرات مستقلة، حيث أُجري التحليل باستخدام المعادلة الآتية:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + e$$

حيث:

Y: المتغير التابع، وهو الفساد المالي .



The constant B_0 : الحد الثابت

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: معاملات الانحدار .Regression Coefficients

X_1 : توفر متطلبات حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية فيما يتعلق بتكوين اللجنة.

X_2 : توفر متطلبات حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية فيما يتعلق باجتماعات اللجنة.

X_3 : توفر متطلبات حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية فيما يتعلق بمهام اللجنة تجاه إدارة المراجعة الداخلية.

X_4 : توفر متطلبات حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية فيما يتعلق بمهام اللجنة تجاه المراجع الخارجي.

X_5 : توفر متطلبات حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية فيما يتعلق بمهام اللجنة تجاه وحدة التقارير المالية.

X_6 : توفر متطلبات حوكمة لجنة المراجعة بمصرف الجمهورية فيما يتعلق بمهام اللجنة تجاه وحدة الامتثال.

e : الخطأ العشوائي

لمعرفة نوع وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تم إجراء اختبار ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، حيث يلخص جدول 14 نتائج الاختبار.

جدول 14

نتائج اختبار ارتباط بيرسون بين المتغير التابع (الفساد المالي) ومتطلبات حوكمة لجان المراجعة

X_6	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1	Y	البُعد
						1.000	Y
					1.000	0.200	X_1
				1.000	0.354	0.170	X_2
			1.000	0.446	0.462	0.491	X_3
		1.000	0.653	0.290	0.546	0.426	X_4
	1.000	0.550	0.726	0.312	0.129	0.688	X_5
1.000	0.611	0.618	0.426	0.266	0.022-	0.432	X_6
عدد المشاهدات لكل بُعد $N=18$							

أيضا الاختبار أستخدم لمعرفة ما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة فيما بينها. وجود المشكلة يؤثر سلبيا على نتائج الدراسة، حيث يعطي قراءات مضللة للنتائج. وتوجد هذه المشكلة إذا كانت قيمة الارتباط أكبر من 0.80 بين أي متغيرين (Hair, Anderson, Tatham and Black, 1995)، ويظهر الجدول أن أكبر قيمة لمعامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة كانت بين المتغير الثالث X_3 (مهام لجنة المراجعة تجاه إدارة المراجعة الداخلية) والمتغير الخامس X_5 (مهام لجنة المراجعة تجاه وحدة التقارير المالية)، حيث بلغت 0.726، ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين

المتغيرات المستقلة فيما بينها. علاقات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يظهر جدول 14 أنها تراوحت بين الضعيف والمتوسط.

من نتائج تحليل الانحدار، التي يُلخصها جدول 15، بلغت قيمة R (0.709) وقيمة Adjusted R Square بلغت 0.231 ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر أقل من ربع التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. ونلاحظ من الجدول أن قيمة دورين واتسون DW بلغت 1.992 وهي قريبة من 2 ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation.

جدول 15

نتائج تحليل الانحدار المتعدد

البعد	T	Sig
البعد الأول تكوين لجنة المراجعة	0.690	0.504
البعد الثاني اجتماعات لجنة المراجعة	.408-0	0.691
البعد الثالث لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية	.276-0	0.788
البعد الرابع لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية	0.173-	0.866
البعد الخامس لجنة المراجعة والتقارير المالية	2.052	0.065
البعد السادس لجنة المراجعة ووحدة الامتثال	0.272	0.791
	R	Adjusted R ²
	0.709	0.231
		DW
		1.992

والسؤال هنا هو: طالما أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فهل هناك أثر لهذه المتغيرات على المتغير التابع؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من جدول 15، حيث يلاحظ أن قيمة المعنوية Sig لكل للأبعاد أكبر من 5%، وبالتالي يستنتج أن توفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف الجمهورية ليس له أثر في الحد من الفساد المالي بالمصرف. النتيجة تدفع باتجاه قبول فرض العدم لفرضية الدراسة الذي ينص على " لا يوجد أثر لتوفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف".

لعلّ النتيجة تبدو مستغربة، إذ كيف تكون هناك حوكمة للجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف الجمهورية ولا يكون لذلك أي أثر في الحد من الفساد المالي بالمصرف. ويعتقد الباحثون في أن السبب في ذلك ربما يرجع لما ذكره ديوان المحاسبة الليبي في تقريره العام لسنة 2017 من أن قلة المعرفة وعدم الإلمام الكافي

بنشاطات المصرف وعملياته المحاسبية والمالية المتشعبة منقبة لأعضاء مجلس الإدارة، على الرغم من سنوات الخدمة الطويلة، ما ساهم في ضعف أداء الإدارة التنفيذية وعدم تطبيق قواعد الحوكمة بالشكل المطلوب.

نتيجة الدراسة جاءت موافقة لكل من دراسة القماطي وزويبي والشويب (2018) الذين وجدوا فسادا بمستوى عالٍ جدا في مصرف الجمهورية فيما يتعلق بغسل أموال. أيضا دراسة مسعود ومسعود (2018) التي أُجريت على المصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، ومنها مصرف الجمهورية، حيث أظهرت أن استقلالية لجان المراجعة، وعدد اجتماعات لجان المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة، وعدد أعضاء لجان المراجعة، ليس لها أي تأثير على جودة التقارير المالية التي تنتجها هذه المصارف. امشير (2018) هي الأخرى لم تجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من الفساد المالي في بعض المصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن (ليس من ضمنها مصرف الجمهورية).

مع شديد الاستغراب، جاءت نتيجة الدراسة الحالية معاكسة لنتيجتي فركاش والبديري (2018)، والجازوي والبرعصي (2018)، حيث وجدوا أثرا لتطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من الفساد المالي بعدد من المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي، ومنها مصرف الجمهورية. أحد التفسيرات لهذا الاختلاف ربما يكمن في كون أن بعض الفروع الصغيرة لمصرف الجمهورية بحكم حجم نشاطها ونوعية زبائنها هي أقل فسادا من تلك الكبيرة والتي تستأثر بحجم كبير من النشاط وزبائنها من كبار مؤسسات الأعمال المتعاملين في السوق. أيضا اشتمال عينة دراسة فركاش والبديري (2018) ودراسة الجازوي والبرعصي (2018) على مصارف أخرى، غير مصرف الجمهورية، ربما كان له دوره في إخفاء أثر تطبيق قواعد الحوكمة في الحد من الفساد المالي بمصرف الجمهورية كما أظهرته الدراسة الحالية، التي أخذت وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى وجهة نظر كل من إدارة المراجعة الداخلية، ووجهتي نظر كل من وحدة التقارير المالية ووحدة الامتثال بالمصرف.

3. نتائج وتوصيات الدراسة والدراسات المستقبلية

1.3 نتائج الدراسة

1.1.3 نتائج اختبار الفرضية

بعد تحليل البيانات المجمعّة بواسطة صحف الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أ- تتوفر متطلبات الحوكمة، بدرجات متفاوتة، في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف الجمهورية.
- ب- لا يوجد أثر لتوفر متطلبات الحوكمة في لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف.

2.1.3 نتائج عامة

لم تساعد حوكمة لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمصرف الجمهورية في الحد من:

- أ- عمليات تعامل وهمي بين حسابات مصرفية.
- ب- إيداعات صكوك وهمية للاستفادة من فترة المقاصة.
- ج- عمليات سوء استخدام البيانات المالية للعملاء وتسريبها.
- د- القصور في متابعة القروض الممنوحة.



- هـ - مخالفة القوانين واللوائح والتعميمات المالية.
- و - عمليات فساد في حسابات معلقة.
- ز - عمليات استغلال المقاصة في تغطية اعتمادات مستنديه دون وجود تغطية نقدية.
- ح - عمليات تلاعب بمنظومات المصرف.

2.3 توصيات الدراسة

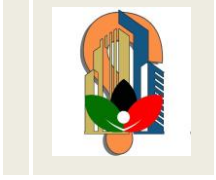
في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثون بالآتي:

- أ - زيادة التأكيد على الالتزام بقواعد الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف الجمهورية، خاصة فيما يخص مهام اللجنة تجاه كل من: إدارة المراجعة الداخلية، وحدتي التقارير المالية والامتثال، بالإضافة إلى المراجع الخارجي.
- ب - توفير الإمكانيات البشرية والمادية الكافية للجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف الجمهورية لتقوم بدورها المنوط بها (وهو مساعدة مجلس الإدارة في التأكد من أن مصلحة الإدارة التنفيذية للمصرف تسير في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه مصلحة المالك) وذلك لكي تساعد في القضاء على، أو على الأقل الحد من: عمليات التعامل الوهمي بين حسابات مصرفية، وإيداعات صكوك الوهمية للاستفادة من فترة المقاصة، وعمليات سوء استخدام البيانات المالية للعملاء وتسريبها، والقصور في متابعة القروض الممنوحة، ومخالفة القوانين واللوائح والتعميمات المالية، وعمليات الفساد في حسابات معلقة، وعمليات استغلال المقاصة في تغطية اعتمادات مستنديه دون وجود تغطية نقدية، وعمليات تلاعب بمنظومات المصرف.

3.3 دراسات في المستقبل

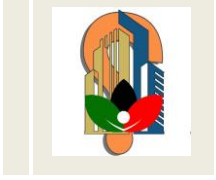
- على هدى الدراسة الحالية، يمكن للجهد القادم في موضوع حوكمة لجان المراجعة وأثره على الحد من الفساد المالي أن يركز على الآتي:
- أ - البحث عن أسباب عدم فاعلية لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة مصرف الجمهورية في الحد من الفساد المالي بالمصرف.
- ب - دراسة حوكمة لجان المراجعة وأثره على الحد من الفساد المالي بالنسبة لكل المصارف التجارية الليبية ومقارنتها مع ما هو موجود بالنسبة للمصرف المركزي والمصارف المتخصصة العاملة في البيئة الليبية، وذلك على مستوى مجالس الإدارة والإدارات العليا.
- ج - دراسة حوكمة لجان المراجعة وأثره على الحد من الفساد المالي بالنسبة لكل المصارف التجارية الليبية ومقارنتها مع ما هو موجود بالنسبة لباقي المؤسسات المالية العاملة في البيئة الليبية، وذلك على مستوى مجالس الإدارة والإدارات العليا.





المراجع

- الجازوي، صالح أبوبكر والبرعصي، عبدالسلام حسين (2018) حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح. 11-12 نوفمبر، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- الصفرائي، محمد فرج، الشتيوي، حسني رمضان، و الكردي، إبراهيم أحمد (2018) أثر خصائص مجلس الإدارة على الربحية فيالمؤسسات المالية العاملة في البيئة الليبية. المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح. 11-12 نوفمبر، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- القماطي، يوسف محمد، زويي، أكرم علي، والشويب، يحي سعد (2018) دور آليات الحوكمة في اكتشاف غسل الأموال: دراسة على مصرف ليبيا المركزي. المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح. 11-12 نوفمبر، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- الموقع الالكتروني لمصرف الجمهورية
- امشير، حليلة علي محمد (2018) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الفساد الإداري في بعض المصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن. المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح. 11-12 نوفمبر، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لديوان المحاسبة لعام 2017. طرابلس، ليبيا.
- غفير، كاميليا مسعود وبشير، سارة رجب (2018) مدى التزام لجان المراجعة بالمصارف التجارية بالقواعد المنصوص عليها بدليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010. دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية المنطقة الشرقية. المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح. 11-12 نوفمبر، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- فركاش، عبدالحفيظ علي والبدري، منير محمد (2018) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف التجارية. المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح. 11-12 نوفمبر، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- مسعود، عبدالسميع يخلف ومسعود، يوسف يخلف (2018) أثر لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة في تحسين التقارير المالية. المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية، الواقع والطموح. 11-12 نوفمبر، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي، قرار رقم 20 لسنة 2010 بشأن دليل حوكمة للقطاع المصرفي.
- Blair , M.(1996). Ownership and Control: Rethinking Corporate Governance for the Twenty–First Century.
- Clarke, T. (2009). International Corporate Governance: A Comparative Approach. Rutledge, London.



- Colley,. et al (2005). What Is Corporate Governance? Mc Graw–Hill.
- Hair, J., Anderson, R., Tatham, R., and Black, W. (1995). Multivariate Data Analysis. 4th Ed., Prentice–Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.
- Jensen, M. (2001). Value maximization, stakeholder theory, and the corporate objective function, journal of applied corporate finance, v. 14, no. 3.
- Mallin, C. (2010). Corporate governance (third ed.): Oxford University Press. the UK.
- Wijayati, N., Hermes, N., and Holzacker, R (2016) Corporate Governance and Corruption: A Comparative Study of Southeast Asia. Research Gate. See :

<https://www.researchgate.net/publication/294470236>

Abstract

The study aims to find out the impact of the governance of JumhoriaBank's audit committee in reducing financial corruption in the bank. The questionnaire was selected as the only tool for collecting data. Due to the small size of the community, the study covered the entire community of 21 employees, which includes: the eight board members (including the chairman and members of the audit committee), the director of the internal audit department and his deputy, the risk management manager and his deputy, the head of the financial reporting unit, and the head of the compliance unit, in addition to 7 employees, with a minimum of 15 years of service in the banking industry, with MSs or PhD degrees, who carefully selected by the researchers because of their knowledge regarding audit committee and its impact on financial corruption in the bank. After analyzing the data collected by 18 questionnaires, the study reached a number of results, perhaps the most important of which is the availability of governance requirements in the audit committee of the Bank's Board of Directors, and that this availability has no impact fighting financial corruption in the bank. Based on the results obtained, the study ended with some recommendations, perhaps the most important of which is to provide sufficient human and material resources to the bank's audit committee to play its role in preventing, or at least reducing, financial corruption in the bank.

Keywords: Governance, Audit Committee, Financial Corruption, Jumhoria Bank.

